**الاستراتجية الشاملة لقطاع العدل**

يعتبر قطاع العدل من أهم القطاعات التي تؤثر في تدعيم بنية الدولة وتحقيق تقدمها وازدهارها لما له من أثر في إشاعة الاستقرار والطم أنينة في المجتمع وتحقيق العدل والمساواة بين أفراده وبالتالي خلق البيئة المناسبة للنمو والازدهار والاستثمار . ومن هنا يتعدد الشركاء الفاعلين في قطاع العدل وتتنوع اختصاصاتهم، ونظرا لهذا التنوع والتعدد، فإنه من الضروري أن تتوفر أعلى درجات التنسيق والتعاون والتكاملية بين جميع الشركاء فيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وربطها بغايات وسياسات مشتركة منسجمة بدورها مع السياسات الوطنية وفي إطار الموارد اللازمة لتحقيقها . ومن الشركاء في قطاع العدل من المؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة؛ السلطة القضائية ووزارة العدل، ومن المؤسسات الرسمية ذات العلاقة غير المباشرة لكل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الداخلية ووزارة التنمية الإجتماعية ودائرة الاحوال المدنية وغيرها، ومن المؤسسات غير الرسمية؛ نقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة.

وقد ارتبط قطاع العدل بالاهداف الوطنية التي حددتها الرسائل الملكية السامية الموجهة للسلطة القضائية والحكومة المتعلقة بالحوكمة الرشيدة، وكذلك ميثاق النزاهة الوطنية وجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز ؛ والتي حددت كل منها الركائز الاساسية لعملية الإصلاح وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتأصيل القيم والقواعد السلوكية في مؤسسات الدولة وحماية حقوق الإنسان.

إن العمل الجاد وفق إطار استراتيجي ناظم شامل وواضح السياسات والأهداف ومؤطر للعمل في القطاع سيشكل مظلة مرجعية واحدة لكافة المؤسسات العاملة في قطاع العدل من أجل:

**أولاً** : بلورة استراتيجيات فرعية لكل منها بما يحقق لكل منها مشاركة حقيقية في خدمة قطاع العدل تبعاً للرؤية التنموية الشاملة مع المحافظة على خصوصيتها وتميزها ومساحتها الخاصة في أدائها لمهامها.

**ثانياً:** بناء شراكة حقيقية ومتوازنة وفاعلة بين جميع مؤسسات منظومة النزاهة والعدالة والعمل في بيئة تسودها أجواء العمل التكاملي والتنافس البناء، والاتصال والتواصل الفاعل والمؤسسي.

**ثالثاً:** العمل على مأسسة التعاون والتنسيق المشترك بين هذه المؤسسات بالارتكاز على أسس من تقاسم الأعباء المتوازن بين الشركاء باعتباره أحد أهم عوامل نجاح أسس الحوكمة الرشيدة وتحقيق أهداف القطاع المنشودة.

**رابعاً:** العمل على ضمان حرية تدفق المعلومات فيما بين المؤسسات العدلية وكذلك تمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات بشكل منظم وميسر إعمالاً لمبدأ الشفافية والترويج الاعلامي الصحيح لمنجزاتها وتعزيزاً لثقة الجمهور في أدائها.

**خامساً:** تعزيز العلاقات التكاملية وجسر الفجوات القائمة في القطاع والحؤول دون الازدواج في الأدوار بين هذه المؤسسات، و خلق جو من التآلف والتفاهم بين الشركاء؛ الأمر الذي سيعزز نقاط الإتفاق فيما بينهم ويضيق في ذات الوقت من مساحة الخلاف المجهد ما أمكن.

ومن هنا تم تشكيل اللجنة التوجيهية التي تضم جميع مؤسسات قطاع العدل الرسمية إضافة إلى كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ونقابة المحامين ليتم العمل على وضع خطة استراتيجية شاملة لقطاع العدل تعمل على تحقيق الاهداف الوطنية وتضع السياسات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة كأساس راسخ نحو مسيرة الإصلاح والتنمية من أجل تحقيق العدالة والمساواة وسيادة القانون و العمل على مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة.

وفي هذا الإطار تم **صياغة المرتكزات الأساسية** للإطار الاستراتيجي الشامل لقطاع العدل وفقاً لما يلي:

**أولاً: الرؤية والرسالة**

انطلاقا من الفهم لواقع قطاع العدل ومؤسساته الرسمية والشركاء في القطاع؛ تسعى رؤية قطاع العدل إلى الإسهام في تطوير فاعلية العمل بين شركاء القطاع وتعزيز النهج المؤسسي على صعيد علاقات الشراكة القطاعية أو على صعيد العمل المؤسسي القائم على احترام سيادة القانون والتمكين و التنسيق والتعاون الكامل مع منظمات المجتمع المدني الفاعل في مجال قطاع العدل وكافة الجهات الحكومية والأخرى ذات العلاقة.

من هنا جاءت **رؤية قطاع العدل** كما يلي :

***" نحو قطاع عدالة فاعل، متمي، متكامل الأداء، معزز لثقة المجتمع وحارس للعدالة وسيادة القانون"***

وفي سياق الرؤية تبلورت **رسالة قطاع العدل** من خلال مجموعة من السياسات والأهداف المرتبطة بالقطاع كما يلي:

***"تمكين المؤسسات والشركاء في قطاع العدل من الارتقاء بالعمل المؤسسي وتحديث بنية وبيئة العمل المشترك وتحقيق التعاون والشراكة المطلوبة بين الأطراف في خدمة تطور ونهضة القطاع في بيئة من النزاهة والمساءلة والشفافية."***

**ثانياً: السياسات القطاعية ( محاور السياسات لقطاع العدل)**

ومن مرتكزات قطاع العدل المنسجمة مع التوجهات العامة للدولة مجموعة من السياسات والأهداف الاستراتيجية التابعة لها، يأتي في طليعتها ما يلي:

**أ- النزاهة والشفافية والمساءلة**

لقد حرصت الرؤية الملكية السامية التي جسدتها وثيقة النزاهة الوطنية على التأكيد على أن مبادىء النزاهة والشفافية في الأداء تعد من الأولويات الملحة في كافة القطاعات، وضمن هذا السياق فإن خطط وبرامج مؤسسات قطاع العدل الاستراتيجية يجب أن تتضمن ما يلي:

- تأصيل منظومة القيم والقواعد السلوكية في مؤسسات العدالة وضمان التكاملية والشراكة فيما بينها.
- إدراج آليات شفافة في التعامل مع الرأي العام في أعمال هذه المؤسسات وإجراءاتها وخدماتها.
- الربط بين المسؤولية والمساءلة والمحاسبة.
- العمل على معالجة القصور في التشريعات ومواطن الضعف في البنية التنظيمية لمؤسسات العدالة.

وبما أن مبدأ الشفافية والنزاهة يحمل في طياته مضامين واحدة ومتلازمة، وليس لها مفهوم خاص يرتبط فقط بمؤسسات قطاع دون غيرها فإن الشفافية في قطاع العدل تقتضي بالضرورة الوضوح وعلانية التصرف تجاه السلطات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة وعموم الناس، وأما المساءلة فترتكز بالدرجة الأولى على وجود آليات تكفل تقديم تقارير دورية منتظمة حول سير العمل في المؤسسة العدلية وبشكل تفصيلي، كما أن تطوير الإطار التنظيمي والقانوني والتشريعي، وضمان المحاكمات العادلة

وسرعة إنجاز العدالة والحفاظ على استقلالية عملية التقاضي ونزاهتها وتوفير المساعدة القانونية للفئات غير القادرة على توفيرها وخصوصا الفقراء، والنساء والأطفال؛ تعد من الدعائم والركائز الضرورية لتطوير منظومة متكاملة وقوية للنزاهة والشفافية والمساءلة للدولة.

كما أن المعرفة وسهولة تدفق المعلومات بين أركان مؤسسات العدل تعد الركيزة الاساسية في التشاركية والتعاون والتنسيق في العمل وتجسيد الشفافية والنزاهة على أرض الواقع، لذا يتطلب الامر وضع آليات لتجميع المعرفة وتصنيفها وتخزينها وحسن تدفقها للجهات المستفيدة وسهولة الوصول إليها؛ الأمر الذي يسهم في تنمية أداء الموظفين، ورفع كفاءة المؤسسات، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للجمهور.

**ب- المأسسة وتكاملية الأداء**

إن العمل المؤسسي أضحى ضرورة عصرية ؛ لا يمكن لمؤسسة مهما كان طابعها أن تقوم بوظيفتها دون الأخذ بعين الاعتبار أسس التطور المؤسسي الذي يجمع الطاقات والجهود في طريق البناء والتطوير . إن العمل الممأسس لا يترك مجالاً للعمل والمبادرات الفردية غير المرتكزة إلى نشاط مؤسسي ينأى بالمؤسسة عن محاذير شخصنة الإدارة ومواقع اتخاذ القرار ، وعليه تعتبر المأسسة عملية ضرورية في مؤسسات قطاع العدل الرسمية وغير الرسمية من أجل رفع كفا ءتها وتحسين خدماتها التي تقدمها للمواطنين ، وتطوير الجوانب الفنية والإدارية فيها وفقاً لمتطلبات مواكبة العصر الذي تخدم فيه هذه المؤسسات.

ويتم بناء القدرات المؤسسية لقطاع العدل من خلال الاهتمام بتحديد الأدوار والمسؤوليات والاهتمام بعمليات التنسيق والتنظيم فيما بين مؤسسات العدالة وذلك في إطار الفهم العميق لعملية البناء والتطوير . ويقتضي ذلك العمل على تطوير الإجراءات المالية والإدارية في هذه المؤسسات وتجذير ثقافة التميز وإرساء أسس التخطيط والتطوير المؤسسي وضمان جودة الأداء و إدخال التقنية الحديثة والحوسبة، وخصوصاً فيما تعلق تحديداً في مجال العمل القضائي، مع الاستخدام الفعال للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال في العمل المؤسسي.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مؤسسات العدالة، فإن هذا ما يقتضي العمل على وضع الأسس التي ترسخ مفهوم العمل التكاملي وتشجيع مبادىء التشاركية بين مؤسسات العدالة. ومن هذا المنطلق برزت أهمية التخطيط الاستراتيجي باعتباره الوسيلة المناسبة لترشيد عملية مأسسة البناء والتطوير في القطاع وذلك من خلال صياغة وبلورة رؤى وأهداف ورسالات القطاع ووضع الأنشطة المناسبة لتحقيقه من خلال عملية تشاركية وتكاملية لمؤسساته تبدأ بالتوافق على الرؤية الاستراتيجية الشمولية له، ومروراً بوضع خطة استراتيجية شاملة وانتهاء بتكامل الأدوار والتنسيق المشترك في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الفرعية المنبثقة عن الخطة الشاملة.

**ج- العدالة والمساواة وسيادة القانون**

إن العدالة والمساواة وسيادة القانون جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة تعد من أهم مقومات الحياة الكريمة لأفراد المجتمع وينطوي ذلك على العمل من أجل تطوير خدمات قضائية وقانونية متميزة ومتخصصة لدى مؤسسات العدالة الرسمية بشكل يواكب التطورات والمستجدات المحلية والدولية ويستجيب لاحتياجات الفئات الخاصة كالأطفال؛ الأمر الذي من شأنه أن يعزز ثقة الجمهور في أداء هذه المؤسسات ويجذر ثقافة سيادة القانون، كما يعمل على تقوية أصر التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حماية الحقوق والحريات وسيادة القانون وغيرها من المؤسسات التي قد تساهم في توجيه بوصلة العمل القضائي نحو السلبيات التي قد تنجم أثناء أداء المهام.

وفي ذات السياق أيضاً فإن للإعلام دوراً أساسياً في توصيل صورة الوضع القائم في مؤسسة الق ضاء والمؤسسسات العدلية بما يخدم أهداف قطاع العدل في التطوير والبناء والارتقاء بالعمل والتميز. فوسائل الإعلام ركيزة أساسية من أجل تدعيم ركائز ثقة الجمهور بالقضاء وتحسين ثقافة الجمهور القانونية.

**ثالثاً : الأهداف الاستراتيجية**

أ- **<u>الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع العدل في مجال النزاهة والشفافية</u>**

ومن أبرز محاور الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع العدل في مجال النزاهة والشفافية ما يلي:

**أ-1 استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة**

**أ-2 تحديث منظومة التشريعات**

**أ-1 استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة**

وفقاً للتعديلات الدستورية التي تدعم استقلال القضاء فإنه لا بد من تعزيز أنظمة الرقابة والمسا ءلة وتطوير عمل وحدات الرقابة الداخلية للقضاء باعتباره أحد أهم أسس وركائز صون وحماية استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة.

ومن أسس الرقابة الفاعلة في السلطة القضائية نظام التفتيش القضائي وأدواته وضمان جودة الأحكام وتطوير أسس التعيين وبرامج التدريب القضائي، وعليه لا بد من مراجعة أنظمة التفتيش في القضاء وزيادة عدد المفتشين المؤهلين إضافة الى توفير أدوات الرقابة والتفتيش ووسائلها، والتركيز على أهمية إصدار ونشر تقرير سنوي خاص بأنشطة التفتيش القضائي وصياغة برامج تدريبية متخصصة، وتحفيز

المشاركة في الدورات والندوات وورش العمل المحلية والعالمية، والعمل على نشر الأحكام القضائية وتوفير مصادر المعلومات اللازمة للعمل القضائي.

ويشكل الحق في المحاكمة العادلة أحد الأعمدة الأساسية لدولة القانون الحامية لحقوق المواطنين، بحيث تتوفر شروط المحاكمة العادلة لضمان للتطبيق السليم للقانون وحماية حقوق الأفراد والمجتمع ويقتضي العمل على تمكين الفئات المهمشة كالأطفال والنساء من الوصول إلى الخدمة القضائية، ومكافحة أشكال التمييز أمام القضاء وخصوصاً تلك التي تعتمد على موروثات ثقافية محددة رسخت في ذهن القاضي ومنها ما تعلق بقضايا النوع الإجتماعي، وتطوير إدارة سير الدعوى وتسريع إجراءات التقاضي وتشجيع الوسائل البديلة لحل النزاع ومنها الوساطة والتحويل لقضايا الأطفال بهدف تخفيف العبء القضائي وتقصير أمد التقاضي أمام المحاكم، إضافة إلى تطوير مفاهيم العدالة الجنائية وتطوير وسائلها وأدواتها.

**أ-2 تحديث منظومة التشريعات**

إن العمل على تحديث منظومة التشريعات المتعلقة في قطاع العدل والقضاء من شأنه أن يمكن القضاء والمؤسسات العدلية من تلبية متطلبات التطوير والحداثة في النظام القضائي في مجالاته المختلفة، وسيعمل على تحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية ويحقق التوازن ويزيل كافة أشكال التناقض وعدم الانسجام فيما بينها وكذلك فيما بينها وبين الدستور وبالتالي تحقيق الاستقرار للبنية التشريعية في الدولة. ويقتضي ذلك العمل المستمر على متابعة ومراجعة هذه التشريعات وحصرها وتناولها بالتحليل والدراسة والتعليق بما يمكن من الكشف عن الفجوات التشريعية فيها ومقتضيات سدها وكذلك مواكبة تطبيقاتها وما يعتريها من صعوبات أو تعقيدات تقتضي تدخلاً تشريعاً معدلاً أو مكملاً أو تفسيراً بما يمكن من حسن تطبيقها قضائياً أو مواءمتها مع المعايير الدولية، ومواءمتها مع مقتضيات البناء والتطوير في أعمال القضاء وصياغة سياسة قضائية موجهة للتشريعات في هذا الشأن من أجل تحقيق العدالة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الممكنة.

**ب - <u>الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع العدل في مجال المأسسة وتكاملية الأداء</u>**

إن تحقيق السياسة المتعلقة بالمأسسة وتكاملية الأداء في قطاع العدل يقتضي العمل على ما يلي:

**ب-1 إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة:**

**ب-2 تجذير ثقافة التميز**

**ب-1 إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة**

يمكن تحقيق علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدل من خلال العمل على ضمان التدفق الحر للمعلومات على المستوى الداخلي وكذلك المستوى الخارجي للمؤسسة ورفع كفاءة الاتصال الداخلي والاتصال والتعاون على مستوى القطاع. ومن الأهمية بمكان كذلك العمل على تشجيع اللقاءات الدورية بين الشركاء في قطاع العدل وتشكيل لجان العمل المشترك التي من شأنها أن تساهم في توجيه و تنظيم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية، وتعزيز الاتصال والتعاون بين كل من مؤسسات القطاع الرسمية مع كل من المجتمع المدني والمجتمع الدولي والقطاعات الأخرى في الدولة من شأنه كذلك أن يعزز العمل البناء داخل هذه المؤسسات ويستنهض سبل الدعم ويوفر الموارد الضرورية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية ويساهم أيضاً في تحقيق الرقابة المتوازنة بين الشركاء خدمة لأهداف القطاع.

**ب-2 تجذير ثقافة التميز في مؤسسات العدالة:**

تأصيلاً لثقافة التميز التي ترتكز على أسس عالمية للممارسات الفضلى للمؤسسات العدلية والقضاء ، ووفقاً للتوجيهات الملكية السامية بهذا الشأن تم استحداث جائزة الخدمة الحكومية المتميزة وذلك في إطار جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية. حيث تهدف الجائزة إلى ما يلي:

١. بناء ودعم ونشر ثقافة الخدمة الحكومية المتميزة.
٢. إشراك الفئات المعنية من موظفين ومتلقي الخدمة، في تحديد احتياجاتهم ومتطلباتهم المتعلقة بالخدمات المقدمة.
٣. بناء إطار عمل لتحسين مستوى الخدمات وعملية تقديمها والارتقاء بآليات ووسائل تقديم هذه الخدمات في الوزارات والمؤسسات الحكومية.
٤. تطوير آليات وأنظمة التعامل مع "صوت متلقي الخدمة" مثل التعامل مع شكاوى متلقي الخدمة واقتراحاتهم وقياس درجة رضاهم عن الخدمات وتحديد احتياجاتهم.
٥. تفعيل وسائل الاتصال والتواصل مع متلقي الخدمة والعمل على تحسينها.

وعليه فإن مشاركة مؤسسات العدالة الرسمية في هذه الجائزة سيرتقي إلى حد بعيد بقدرة هذه المؤسسات على تحسين أوضاعها من خلال التزامها بالمعايير التي اعتمدت للمشاركة في الجائزة.

## ج- <u>الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع العدل في مجال العدالة والمساواة وسيادة القانون</u>

إن الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدل في مجال العدالة والمساواة وسيادة القانون كما يلي:

**ج-1 المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون**

**ج-2 تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات**

### ج-1 المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون

يعتبر قطاع العدل من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً في حياة المواطن في الدولة، حيث أن المواطن متلقي الخدمة من مؤسسات العدل غالباً ما يقيم حسن أدائها من خلال درجة كفاءة الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسات في إطار بيئة مؤسسية تحافظ على كرامة المواطن وتحرص على تقديم الخدمة بشكل لائق ومقبول وتكون حساسة لطبيعة وخصائص الفئات المستفيدة كالأطفال والنساء، كما أن ثقة المواطن لا تكتمل بالمؤسسة العدلية إلا من خلال قدرته على الحصول على المعلومات التي يحتاجها منها بسهولة ويسر، فالمعلومات الصحيحة والرسمية هي مفتاح الثقة بين الدولة والمواطن . إضافة إلى ذلك فإن اعتماد برامج نشر ثقافة القانون وزيادة الوعي بين المواطنين بالحقوق والواجبات والحريات الأساسية ومعرفة الجمهور بأساسيات عمل السلطة القضائية وسير إجراءات الدعوى وتوعية الجمهور بدور مؤسسات العدل والتعريف بجهودها من شأنه أيضا أن يسهل عمل القضاة والمحامين ويؤثر في سرعة انجاز إجراءات الدعاوى والفصل فيها، كما أن من شأنه أن يرفع من ثقة الجمهور بأداء هذه المؤسسات.

ومن موجبات تحقيق ما تقدم توفر آلية مؤسسية تعزز مشاركة المواطن في السياسات والقرارات التي تتخذ في مؤسسات قطاع العدل وتمكن المواطنين من متابعة وتقييم مؤسسات العدل من خلال اتباع وتفعيل منهج الاتصال المتبادل بينهما.

### ج-2 تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات

لا بد من العمل في هذا الإطار على تعزيز قنوات التعاون والتنسيق بين مؤسسات العدالة وكل من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية و توطيد الروابط مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال إنشاء وحدات إعلام ووحدات علاقات عامة داخل مؤسسات العدالة و اعتماد سياسات إعلامية تحقق أهداف قطاع العدل وتتلاقى مع مؤسسات المجتمع المدني والدولي وتأخذ البعد الديمقراطي وحقوق الإنسان وتطوير البرامج الموجهة للجمهور بهدف التوعية بحقوق المواطن وحرياته الأساسية والمساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون في ظل دولة سيادة القانون.

ولتعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات الاعلامية لا بد من وضع خطة عمل إعلامية واضحة موجه ة للجمهور لتعريفه بدور القضاء في نشر العدل وتحقيق سيادة القانون على الجميع، من خلال اعتماد آليات للتواصل مع المؤسسات الإعلامية والإعلاميين في خدمة قضايا العدالة.

**رابعاً : المتابعة والتقييم ومقاييس الأداء**

١ -**المتابعة:**

حيث تتضمن عملية المتابعة إيجاد آليات معتمدة ووسائل مستمرة للعمل على تنفيذ الخطط الاستراتيجية وقياس مستويات التقدم والإنجازات فيها بناء على مؤشرات قياس مقرة.

وبناء عليه تشكلت اللجنة التوجيهية العليا لقطاع العدل بهدف وضع وتطوير خطة استراتيجية لقطاع العدل في المملكة، ومتابعة الاحتياجات والسياسات والتطورات والفرص ذات العلاقة بالقطاع، وتسهيل عمل برامج التطوير المختلفة لدى الوزارة والإشراف وتقديم الدعم والتوجيه لفريق العمل التشغيلي المنبثق عن هذه اللجنة، وكذلك ضمان عملية التنسيق والحوار مع الشركاء المحليين والدوليين الداعمين لقطاع العدل.

وقد انبثق عن هذه اللجنة مجموعة من اللجان الفرعية المتخصصة بهدف المتابعة وضمان حسن الأداء، ومن المتوقع أن يتم العمل على تنفيذ مجموعة من النشاطات اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة الشاملة كما يلي:

١ -عقد اللقاءات الدورية على مستوى اللجنة التوجيهية العليا بهدف الإطلاع على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الشاملة وما ينبثق عنها من خطط متعلقة بقطاع العدل.

٢ -تشكيل وتفعيل اللجان الفرعية المتخصصة اللازمة.

٣ -وضع آلية للاتصال والتواصل بين مؤسسات قطاع العدل على المستوى الداخل ي والمستوى الخارجي تتضمن ما يلي:

- إعداد التقارير الدورية اللازمة
- نشر وتعميم التقارير والإحصائيات الدورية
- تيسير الحصول على المعلومات وحسن تدفقها من خلال تحديث أنظمة المعلومات وأتمتتها

٢ -**التقييم :**

تعد عملية التقييم جزءا رئيسيا من عملية التخطيط الاستراتيجي لما تنضوي عليه من أهمية في قياس مستوى ودرجة الإنجاز وفقاً للخطط الموضوعة وفي الإطار الزمني الموضوع لتنفيذ المهام المنبثقة عنها ووفقاً للموارد المتاحة. كما تشتمل عملية التقييم على تحليل أثر الفرص والتحديات على حسن التنفيذ

ونجاعته ومدى قدرة المؤسسات على تذليل وتجاوز المعيقات والصعوبات التي تعتري عملية التنفيذ وقدرتها كذلك على تعظيم فرص نجاح التنفيذ.

وعليه فإن عملية التقييم تقتضي:

١ -التقييم الذاتي للمؤسسات المنفذة من خلال إعداد التقارير المؤسسية والقطاعية حيث تشتمل التقارير على الإنجازات ونوعيتها في إطار الخطة الشاملة والخطط الفرعية المنبثقة عنها.

٢ -الرقابة الخارجية من خلال إشراك مؤسسات الدولة المتخصصة في عملية التقييم لإضفاء المصداقية على عملية التقييم.

٣ -إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية التقييم من خلال نشر التقارير وتمكين هذه المؤسسات من الاطلاع على التقارير وإبداء الرأي والمشورة وكذلك تمكين هذه المؤسسات من عمليات الرصد والمتابعة للخطط المنفذة وقياس مستويات رضا الجمهور.

**مؤشرات قياس الأداء:**

إن مؤشرات الأداء التي تم اعتمادها في الخطة الشاملة والتي تعكس أهدافها الاستراتيجية هي مؤشرات قابلة للقياس وقابلة للمقارنة وترتبط بالعمليات التي تقوم بها مؤسسات العدالة. وقد تم الإشارة لآلية قياس لكل مؤشر بالاعتماد على كل من الدراسات والمسوحات الاستطلاعية وكذلك تحليل التقارير الإحصائية والمالية الصادرة عن مؤسسات العدالة ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الآليات.

وفيما يلي مؤشرات القياس وآليات تحققها لكل هدف استراتيجي كما يلي:

### أ.1. استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة

#### أ.1.1. مؤشرات قياس الأداء:

يقيس هذا المؤشر حصيلة إنجاز مؤسسات العدالة في مجال تعزيز استقلال القضاء واستقلال القاضي الفردي وفقا للتعديلات الدستورية ومدى التحسن في ترتيب الأردن عالميا في مؤشرات استقلال السلطة القضائية وجسر الفجوة القانونية والتشريعية لدعم وترسيخ استقلال القضاء والقاضي وتحسين ثقة الجمهور بعدالة الأحكام القضائية مما يعزز سيادة القانون. فيما يلي أبرز مؤشرات الأداء في نطاق هذا الهدف:

١. تحسن ترتيب الأردن عالميا في مؤشرات استقلال القضاء واستقلال القاضي الفردي.

٢. تحسن في نوعية وجودة الأحكام القضائية وازدياد نسبة الفصل في القضايا الواردة وانخفاض في عدد القضايا المتراكمة.

**أ.2.1. آليات التحقق:**

يتم قياس هذا المؤشر بعدة آليات على النحو التالي:

١. مقارنة ترتيب الاردن عالميا في مؤشرات الأداء لسنوات سابقة مع سنوات قادمة في موضوع التقدم نحو الاستقلال التام لاستقلال القضاء التي يتم اجراؤه على المستوى الدولي وفقا للمعايير الدولية.

٢. اعتماد التقارير الإحصائية الصادرة عن المحاكم حول عدد القضايا المفصولة والمدورة.

**أ.2. تحديث منظومة التشريعات**

**أ.1.2. مؤشرات قياس الأداء:**

يقيس مؤشر الأداء المتعلق بتحديث منظومة القوانين والتشريعات مدى العمل على تأمين استقرارها بتحصينها من الثغرات القانونية ومواكبة التطورات والمستجدات المحلية والدولية من خلال المراجعة الدورية لها. فالقوانين والتشريعات يجب أن تكون محكومة باعتبارات العدل والحرية والمساواة ومنسجمة مع المواثيق الدولية وقائمة على إحداث التوازن بين اعتبارات العدل والحرية من ناحية وبين دواعي الأمن والنظام والاستقرار من ناحية أخرى. فيما يلي أبرز مؤشرات الأداء لهذا الهدف:

1. جميع التشريعات والقوانين تم مراجعتها وتحصينها من الثغرات القانونية.

**أ.2.2.آليات التحقق:**

١. تشكيل فريق عمل مختص لدراسة ومراجعة جميع القوانين للتعرف على مدى حاجتها للتطوير والتحديث لمواكبة المستجدات المحلية والدولية والاستفادة من تجارب البلدان المتطورة وبلدان المنطقة ووضع التوصيات والمقترحات لتطويرها وتحديثها.

٢. اعتماد التوصيات والمقترحات وإعداد خطة عمل لتحديث وتطوير وسن قوانين جديدة.

**ب.1. إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة:**

**ب.1.1. مؤشرات قياس الأداء:**

يقيس هذا المؤشر طبيعة العلاقة ومدى نجاعتها بين الشركاء في مؤسسات العدالة لتحقيق التكاملية في العمل. فيما يلي أبرز مؤشرات الأداء لهذا الهدف:

١. مأسسة آليات متابعة وتنفيذ للخطة الاستراتيجية الشاملة لمؤسسات العدل

٢. إنفاذ الخطة الاستراتيجية الشاملة وفقا للجداول الزمنية المعتمدة

**ب.2.1. آليات التحقق:**

١. مراجعة التقارير الدورية التي تعدها اللجنة التحضيرية عما تم إنجازه من الخطة الشاملة وتوثيق المشاكل والتحديات التي واجهت عملية المتابعة والتنفيذ.

٢. توفر الأنظمة والتعليمات التي تدعم العلاقات المتوازنة وعدد الاجتماعات الدورية.

**ب.2. تجذير ثقافة التميز في مؤسسات العدل**

**ب.2.1. مؤشرات قياس الأداء:**

يقيس هذا المؤشر مدى تقدم مؤسسات العدالة في تطوير أطر التميز ومعايير التقييم المبنية على أفضل الممارسات الدولية ونشر التميز في مؤسسات العدالة.

١. التحسن في نتائج وترتيب مؤسسات العدالة في جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز.

٢. موازنات سنوية منسجمة مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة

**ب.2.2. آليات التحقق:**

وجود موازنة سنوية موجهة بأهداف الخطة الاستراتيجية الشاملة والخطط الفرعية.

**ج.1. المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون**

**ج.1.1. مؤشرات قياس الأداء:**

يقيس هذا المؤشر مدى التحسن في ثقة الجمهور بمؤسسات العدالة في مجال تعزيز سيادة القانون على الجميع:

١. زيادة نسبة رضا وثقة الجمهور بسيادة القانون بالمقارنة مع عامي 2006 و 2008.

٢. زيادة نسبة تدفق المعلومات والبيانات الإحصائية إلى الجمهور كما ونوعا.

**ج.1. 2 آليات التحقق:**

١. تنفيذ دراسة استطلاعية على عينة وطنية للتعرف على مدى التحسن في ثقة الجمهور بمؤسسات العدالة وسيادة القانون.

٢. رصد نوعية وكمية المعلومات الإحصائية المنشورة للجمهور عبر مختلف الوسائل بما فيها الالكترونية.

### ج.2. تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات

#### ج.2.1. مؤشرات قياس الأداء:

يقيس هذا المؤشر مدى التقدم في التنسيق والعمل المشترك بين مؤسسات العدالة ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات الاعلامية.

١. زيادة نسبة التغطية الإعلامية لمؤسسات قطاع العدل في وسائل الاعلام المختلفة.
٢. زيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بالقضايا ذات الاهتمام المشترك مع مؤسسات قطاع العدل.

#### ج.2.2. آليات التحقق:

١. توفر آليات لتحسين الاتصال والتواصل وتدفق المعلومات بين مؤسسات العدل ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية.
٢. الاطلاع على تقارير وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية.